جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **الشعبة: العلوم الانسانية.**

الشعبة التاريخ **التخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1519-1830م).**

السنة: الأولى ماستر **السداسي: الأول**

مقياس:

الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م).

وحدة التعليم: أساسية. **عدد الأرصدة: 04** **المعامل: 02.**

السنة الجامعية: 2020-2021م

المحور الأول: الإدارة المركزية بالجزائر العثمانية

المحاضرة الأولى: الحكم العثماني في الجزائر:

مقدمة:

يعالج هذا المقياس الموسوم بالإدارة المركزية والمحلية بالجزائر في العهد العثماني، في مجاله المكاني تلك الدولة التي ظهرت مع العثمانيين بشمال إفريقيا، تحت اسم الجزائر لتعبر عن إقليم الجزائر الشمالي حالي بحدوده الشرقية والغربية، أما في مجاله الزماني فهو يدرس ما يعرف في العصور التاريخية بالفترة الحدثية والتي تمتد من سقوط غرناطة في يد الاسبان إلى غاية احتلال الجزائر.

ولان المقياس اختص فقط بالإدارة التي أوجدتها أو استمرت عليها الدولة العثمانية في الجزائر، فإننا في هذا المقياس سوف نحاول التعرف على ابرز ملامح تلك الإدارة التي سيرت بها الجزائر في العهد العثماني، من أجهزة إدارية مركزية ومحلية، رغم أن المصادر والمراجع لا تمنحنا معلومات كبيرة ومفصلة على تلك الإدارة التي تداخل في بعض الأحيان صلاحيات أجهزتها بين القائمين عليها، فلا نكاد نميز أحيانا فيما بينهم ولكن رغم ذلك نجد بعض المعطيات التي تبرز الاختصاصات الكبرى التي سيرت الجزائر خلال هذه الفترة، رغم أن البعض من الناقمين على الحكم العثماني في الجزائر قد قال أن:" العثمانيين جاؤوا من البحر وبقوا ينظروا للبحر"، ولكن هذه المقولة تسقط حين نلج في معطيات هذا المقياس.

وإذا عدنا إلى المصادر التي تناولت الجانب الإداري فلا نكد نجد أن هناك من كتب عن الإدارة مباشرة وإنما أعطى أجهزة هذه الحكومة من دواوين وسيطرة الجند على التسيير، فما من مصدر إلا أكد ذلك، ونجد مشاركة الكتاب المحليين في التاريخ العثماني شحيحة ومحتشمة اذا ماقونت بنظيرتها الأجنبية، إلا أنها تبقى اصدق منها نسبيا، من فمن محمد بن يوسف الزياني في دليل الحيران، إلى حمدان خوجة في المرآة لابن ميمون في التحفة المرضية والراشدي في الثغر الجماني والزهار في مذكراته وابن الهطال في رحلة الباي محمد

الكبير وابن عودة المزاري في طلع سعد السعود، والتي تناولت جوانب عدة من حياة الحكم العثماني وما عاشه الأهالي معه في حلوه ومره، وعرفوا بالنظام العثماني القائم بالجزائر.

ومع الأسف فإن غالبية الكتابات كما قلنا، أجنبية فإنها كتبت بخلفية دينية أو سياسية غير بريئة لذا احتوت على أحكام مسبقة على المنطقة في الجانب السياسي أو تعاملها مع الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، فمن هايدو (Fra Diego Haédo) إلى مرمول (Marmol) في ق10هـ/16م والأب دان(Père Dan) في ق11هـ/17م إلى لوجي دي طاسي (laugier de tassy) إلى فانتور دي بارادي (venture de paradis) وتوماس شاو (thomas shaw) في ق18م، وغيرهم في ق19م و20م من أمثال دوقرمون (de grammont.h.d) و اميري مرسيه (mercier, e) والبير دوفو (defoulx,a) واندري ريمون (andré raymont) وشارل اندري جوليان... وغيرهم من يطول ذكرهم.

وهذا لا يعني أننا نهملها أو نستغني عنها وإنما العودة إليها ضرورية، ولكن يبقى اخذ المعلومات منها دائما محل نظر ودراسة، لأنها رغم ذلك فقد أوجدت لنا ثروة قيمة من المعلومات عن الحقبة العثمانية في بلاد المغرب وما كان تعيشه من جسام الأحداث وأهوال المخاطر داخليا وخارجيا، واهم الشخصيات التاريخية الفاعلة، وموقفها من تلك الأحداث أو تفاعلها معها، من خلال الأجهزة الإدارية التشريعية والتنفيذية حينها، وربما نستبق المقياس بقول والحكم أن غالبية المصادر والمراجع التي تناولت الحقبة العثمانية في الجزائر لم تحدد طبيعة النظام السياسي السائد بين النيابي أو الجمهوري أو الدكتاتوري، ورغم ذلك فهذا النظام تمكن بأجهزته الموروثة أو المستجدة بقيادة المنطقة لمدة تزيد عن ثلاثة قرون من الزمن.

1. إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية:

بسبب الظروف الداخلية والخارجية التي عاشها المغرب الأوسط مع بداية ق 10هـ/16م التي عرفت انحطاطا سياسيا وعسكريا مع تكالب خارجي من طرف الأسبان، جعل منه مجالا خصبا للتواجد العثماني بالمنطقة، لذا استقبل الأخوين بربروس بكامل الدعم، فدخلوا مدينة جزائر بني مزغنة في 1516م وعملوا على توحيد رقعة الجزائر بالتوسع شرقا وغربا، خصوصا بعد ضم الجزائر لفلك الدولة العثمانية في 1519م تحت قيادة بيلرباي مدعم بقوة عسكرية من الانكشارية، فكان خير الدين بربروس أول هؤلاء البيلربايات (1519–1537م) والعلج علي آخرهم (1568–1587م)، فعملوا في هذه المرحلة على التوسع لإقامة مجال جغرافي موحد يعرف اليو م بالجزائر من واد السراط شرقا إلى ملوية غربا نحو دواخل الصحراء جنوبا.

2. مراحل الحكم العثماني بالجزائر:

قسم الحكم العثماني في الجزائر نظريا لأربعة مراحل كبرى هي:

*. **المرحلة الأولى:** عهد البيلربايات (1519–1587م): أول من حمل هذا اللقب خير الدين بربروس من طرف السلطان العثماني سليم الأول، ولمعت في هذه المرحلة عدة شخصيات حكمت الجزائر مثل حسن بن خير الدين، صالح رايس، علج علي...، وعملوا على تنظيم البلاد وإخضاعها، وامتد نفوذ سيطرتهم إلى تونس وطرابلس الغرب، ويرجع لهم الفضل في تأسيس نواة البحرية الجزائرية واسترجاع المدن الساحلية من الاسبان والتصدي لحملاتها مثل حملة 1541م، وبعض من الدراسات ترجع أن تراجع الخطر الاسباني وانهزام الأسطول العثماني في 1571م وسيطرت البيلربايات على مساحة واسعة وخشية الانفصا ل تم تغيير نظام الحكم السائد في المنطقة.

*. **المرحلة الثانية:** عهد الباشوات: (1587–1659م) عينوا من قبل السلطان العثماني مباشرة لمدة أقصاها ثلاث سنوات، قابلة للتجديد حسب كل باشا وكفاءته وقربه من الباب العالي ورجاله باسطنبول، وتعتبر بعض الدارسات أن هذه المرحلة كان رجالها غرباء عن

الجزائر بسبب ارتباطهم بمدة زمنية فحاولوا من خلالها استرجاع ما قدموه من أموال كهدايا لرجال البلاط العثماني، لذا انصب اهتمام بعض الباشوات على هذا الجانب، مما ادخل البلاد في عدة اضطرابات سياسية وصلت لحد استعمال القوة كالصراع بين البحرية وجند الانكشارية، ثورة الكراغلة، وهو الأمر الذي جعل جند الانكشارية يفرض نفسه على الحكام فنافسوهم سياسيا وإداريا، ففي سنة 1596م خضع الباشا لإرادة الجند، ليقوموا في 1659م بتعيين أحد منهم تحت اسم الأغا كحاكم للجزائر.

*. **مرحلة الثالثة :** عهد الاغاوات (1659-1671م) وازى إقامة الأغا إيفاد الباشا من إسطنبول، فظهرت ازدواجية الحكم، غير أن الباشا جرد من اغلب صلاحياته ومنحت للأغا، فتناوب على هذا المنصب 12 أغا غالبيتهم كانت نهايتهم القتل، وعرف عهدهم بالفوضى السياسية والتدخل الخارجي على السواحل كحملة 1664م على جيجل.

*. **مرحلة الرابعة:** عهد الدايات (1671-1830م) انتخب هؤلاء أولا من فئة رياس البحر مع المحافظة على إيفاد الباشا من إسطنبول، وفي عام 1689م أصبح الدايات ينتخبون من صنف الجند لمدى الحياة، وقد تمكن الداي من جمع منصب الداي والباشا في 1710م وأصبح يختار الداي من حكومة الجزائر وتعين من قبل السلطان العثماني بإرسال الفرمان مع السيف والقفطان، كنوع من الولاء والتبعية للدولة العثمانية لغاية 1830م.

المحاضرة الثانية: أجهزة الإدارة المركزية -1-

بعد ربط الجزائر بالدولة العثمانية أصبحت تدار كولاية عثمانية يحكمها والي برتبة باشا يعينه السلطان لمدة تتراوح ما بين العام إلى ثلاثة سنوات، وفقا لاقتراح قبودان باشا (القائد العام للأسطول العثماني)، وظهرت بذلك في الجزائر عدة أجهزة إدارية مركزية عبر عنها باسم الدواوين.

1. الدواوين:

أ. الديوان الخاص:

وعرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا ويضم كل من:

*. **الباشا:** تمتع بصلاحيات واسعة لا يحدها إلا نفوذ الاوجاق الانكشارية، وتم اختيارهم من بين كبار الموظفين المتمرسين على الحكم، وكان بمثابة خليفة السلطان في البلاد يمارس سلطته انطلاقا من فرمانات الواردة من الباب العالي، ومن واجباته رئاسة الديوان، الدفاع عن البلاد، دعم الأسطول العثماني، إرسال الميرة السلطانية (الضرائب)، الجباية، دفع رواتب الجند، النفقات...، غير أن هذه الصلاحيات تراجعت بتراجع شخصيات الولاة وتطور الأحداث السياسية والعسكرية بالبلاد.

*. **الأغا الانكشارية :** وهو الشخصية الثانية في البلاد، من حيث النفوذ لأنه يسيطر على القوة العسكرية البرية، وكان يحضر جلسات هذا الديوان.

*. **الخوجات الأربعة الكبار** : وهم حملة السجلا ت الخاصة بالدولة، من مداخيل ونفقات، يعملون تحت إشراف الخزناجي، ورئيس هؤلاء الخوجات يحمل لقب الباشا دفتردار، والثلاثة الآخرين هم المقطاعجي الأول والثاني ورقماجي.

*. 24 من كبار ضباط الانكشارية برتبة أياباشي بالإضافة لموظفين آخرين هم:

*. **الخزناجي:** عرف بالأمين مكلف بخزينة الدولة مهامه ضبط عائدات الدولة.

*. **القبطان رايس:** رئيس طائفة الرياس المسؤول عن البحرية والخارجية.

ويحضره أيضا المفتي والقاضي الحنفيين، وكان هذا الديوان يجتمع يوميا لدارسة المسائل الطارئة، وكل يوم سبت لدراسة المسائل ذات الأهمية، وهذا قبل انعقاد ديوان العام بنفس المكان، وقد امسك هذا الديوان بالسلطة التشريعية والتنفيذية، ومقره بدار الإمارة بالجنينة من أسفل مدينة القصبة.

ب. ديوان الانكشارية:

وهو بمثابة المجلس الأعلى للاوجاق، ومن مهامه مناقشة الشؤون الداخلية للجيش من ترقيات، التموين، تقرير أمن الدولة من حرب وسلم، ويشارك في ديوان الباشا السابق، ولعب دورا في توجيه سياسة الإيالة في عهد الباشاوا ت، إلى أن أصبح قوة نافذة في العقود الأخيرة من حكمهم، وباشروا السلطة الفعلية في عهد الاغاوات، ويضم هذا الديوان كل من:

*. **أغا الانكشارية:** وهو أعلى منصب في هرم الاوجاق الانكشارية، يتمتع بسلطة فعلية لا يحدها إلا عامل الوقت، المقدر بشهرين أو قمرين، مقر إقامته في حصن القصبة بأعالي المدينة، يترأس هذا الديوان ويعاقب المخالفين.

*. **الآياباشية :** (قائد المشاة) بلغ عددهم 24 ضابطا، تولوا منصب الكاهية (منصب استشاري للباشا)، كما أنهم هيئة استشارية عليا بالديوان.

*. **البلوكباشية:** (قائد السرية) وصل عددهم إلى 800 ضابط، وبحكم غالبيتهم كانت لهم اليد العليا بالديوان.

*. **الأوضاباشية:** (رئيس الفرقة) وهم قادة زمر لليولداش وصل عددهم إلى 424، لذا حضورهم في قرارات الديوان قليل.

كما ضم هذا المجلس:

*. **خوجة الديوان:** وهو كاتب محاضر الجلسات مع حفظ سجلات الديوان، وصل في بعض المرات أن يكون له نفوذ داخله، من باب الاستشارة.

*. **أربع باش اوضة:** ينتخبون من صف الاوضاباشية لمرافقة الأغا مهمتهم الجهر بالقضايا.

*. **ستة شواش:** تحت إمرة الأغا، مهمتهم تنفيذ أحكام الديوان.

وضم هذا الديوان مابين سبعة إلى 1500 عضو، ينعقد أربعة أيام في الأسبوع، أما في يوم السبت فينعقد في حصن القصبة، قبيل انعقاد الديوان العام، وفي يوم الأحد، الاثنين والثلاثاء في صحن الجنينة، وأحيانا يدعى الوالي إلى حضور جلسات هذا الديوان.

ج. ديوان البحرية:

ضم طائفة رياس البحر التي يتزعمها القبطان رايس، قائد الأسطول والمكلف بالدفاع عن السواحل وحتى العلاقات مع الدول الأجنبية، مقرة بالأميرالية على رصيف الميناء، وبه ينعقد اجتماع الرياس المعروف بديوان البحرية، ومن اختصاصاته تطبيق العدالة على جميع الأفراد المخلين بالانضباط، ويبث في مسائل نشاط البحرية كتقرير مصير الغنائم والأسرى، وكيفية فحص السفن وحمولتها وهويتها، كما أطلق عليه مجلس الغنائم، وكان يستشار قبل إقرار السلم أو الحرب، وأصوات الرياس هي التي تحدد ذلك، وضم هذا الديوان:

*. **قبطان رايس:** يترأس جلساته، وكان حكمه نهائي في أي قضية.

*. **قايد المرسى:** (مسؤول أمن الميناء) وهو من كبار موظفي الدولة المنتسب للبحرية، مهمته معاينة جميع السفن الداخلة والخارجة، وكان يختاره الباشا.

*. **خوجة الغنائم:** يتولى جرد وبيع الغنائم بين مستحقيها مع اقتطاع حق البايلك والمصاريف.

*. **باش ورديان باشي:** وهو الناظر العام لسجون الأسرى، مهامه الوقوف على استعدادات سفر السفن الموجهة للخروج للبحر مع تزويدها بعدد من الملاحين الأسرى فيها.

*. **وكيل الخرج:** وهو بمثابة وزير الخارجية، المسؤول الأول على التموين: الميناء بالخشب، الذخيرة، معدات وأعمال دار الصناعة.

د. الديوان العام:

يعرف بالديوان الكبير يضم الدواوين السابقة، مع إضافة القضاة والمفتيين المالكيين، نقابة الأشراف واعيان المدينة، ما يزيد عن ألف شخص، وكانت تتم جلساته علنية، وبالتركية لذا وجد فيه المترجمون وغيرهم، يجتمع كل سبت في دار الإمارة، برئاسة الباشا أو خليفته، للنظر في المسائل الهامة التي تخص البلاد، كمواجهة الثورات، السلم والحرب مع الدول الأجنبية، ويجتمع استثنائيا عند تولية باشا جديد أو تهديد خارجي، وغالبا ما يكتفي بالمصادقة على القرارات التي يخرج بها الديوان الخاص أو الانكشارية في إقرار السلم والحرب، غير أن هذا الديوان سيتوسع في مهامه على حساب الديوان الخاص بالباشا، وبدوره سيضعف أمام ديوان الجند.

المحاضرة الثالثة: أجهزة الإدارة المركزية –2–

2.تطور الدواوين:

بعد إلغاء نظام البيلربايات وإقامة نظام الباشوات، الذين تراجع نفوذهم بسبب شراء المناصب من العاصمة العثمانية، ومع المدة الزمنية القصيرة لهؤلاء الباشوات الثلاثين، ظهرت على إثرها إختلالات مالية في دفع رواتب الجند، جعلت الانكشارية تعمل على ضبط الأمور وتنفيذ أوامرها على حساب الولاة، فتعاظم دور الجند في الديوان العام، باعتبار أن غالبية أعضاء هذا الديوان من ضباط الانكشارية، فأقحموا أنفسهم في السياسة العليا للبلاد، ولا شك أن نظاما حكوميا كهذا كثيرا ما يسوده الاضطراب، وهذا ما وقع حقيقة.

وانطلق نفوذ ديوان الانكشارية على اثر ثورتهم على الولاة، في سنة 1607م على إبراهيم باشا وفي 1616م على حسين باشا حيث سجن واتهم بسوء الإدارة المالية، فصودرت أملاكه، وفي 1618م تنزع من صلاحيات الوالي أو الباشا التسيير المالي، وتوضع في يد هيئة شكلها الديوان العام، تتكون من ثلاثة أشخاص مسؤولين على إدارة الخزينة المالية، وتحت رقابة الديوان العام، فتمكن هذا الديوان من فرض نفسه على باقي الدواوين في تسيير البلاد.

ولكن في 1634م أصبحت الانكشارية تسيير الديوان والسلطة الفعلية، نتيجة تفوقها العددي داخل الديوان العام، فكان حضور الباشا صوريا فقط، وفي 1644م قام الديوان العام بتجريد الوالي من صلاحياته، وفي 1659م وأمام الأزمة المالية الخانقة واستحواذ الباشا ابراهيم على جزء من مال البحرية المقدم من الباب العالي كتعويض، جعل الديوان العام يبحث في مسألة سوء إدارة الباشوات، وخلص إلى إلغاء اختصاصات المالية للوالي العثماني، والمتمثلة في دفع رواتب الجند والجباية والنفقات.

وعين الديوان لتصريف شؤون الحكم لهيئة ذات سلطات استشارية وتنفيذية مكونة من 24 معزول أغا، يرأسها حاكم جديد يحمل اسم الأغا، وبذلك تكون تلك الهيئة عوضت الديوان الخاص، ووضعت هذه الهيئة تحت رقابة الديوان العام، ومنحت رئاسة هذه الهيئة لخليل

البولكباشي في جويلية 1659م، فسعى للخروج من الأزمة وتخفيف حدتها، وفي عهده استأثر بالسلطة الضباط السامون للانكشارية، مما جعل الاوضاباشية يثورون على رمضان أغا في 1661م، بفرض أنفسهم على الديوان العام، الذي زادت صلاحياته في هذه الفترة، وتقلصت أمامها دور هيئة الاغاوات المعزولين التي يترأسها الأغا، فلم يعد لهم الحق في حضور جلسات هذا الديوان، إلا إذا تم استدعاؤهم للاستشارة فقط.

وفي عهد علي أغا (1664-1671م) الذي تلقب باسم الحاكم أثناء تولي الحكم بالجزائر، وبدون منازع لأن أوامره كانت نافذة بسبب حزمه في اتخاذ القرارات، وهذا كله نتيجة تصديه وانتصاره على الحملة الفرنسية بجيجل سنة 1664م، فسعى من ورائها إلى تقوية سلطته واجتناب نهاية مأساوية كسابقيه، وشهدت الجزائر في عهده رخاء كعام 1666م، ووقف أمام أي اعتراض يتقدم به أعضاء الديوان العام إزاء سياسته الإصلاحية المتمثلة في:

*. إلغاء آخر اختصاصات الوالي الإدارية.

*. إنهاء مهام هيئة الاغاوات المعزولين

*. تشكيل ديوان خاص جديد يترأسه ومكون أساسا من:

- أصحاب المناصب الوزارية: الخزناجي، المحلة أغاسي، خوجة الخيل، وكيل الحرج، بيت المالجي، أغا العرب.

- موظفين سامين: الخوجات الأربعة الكبار.

- إلى جانب: الكتاب، الترجمان والشواش العرب.

كما حرص الحاج علي أغا على توزيع المناصب الإدارية في الدولة على كبار ضباط الاوجاق الموالين له لتمكين نفسه وهم: أغا الانكشارية، الكاهية، 24 أياباشي، 24 بلوكباشي، 24 أوضاباشي، أي ما يزيد عن 80 شخصا.

وبهذا التطور عرف الديوان العام تقلصا شيئا فشيئا إلى هيئة استشارية حيث ضعفت بمرور الوقت صلاحياته في الإشراف والمراقبة على الجهاز التنفيذي الذي يترأسه الحاكم، الذي

أصبح الحاكم الفعلي للبلاد مع جهازه الإداري، وبدا يرتسم الجهاز الإداري والسياسي في الجزائر على الشكل النهائي الذي سيحافظ عليه حكام فترة الدايات.

وبوفاة الأغا الحاج علي انتخب الديوان ست مرشحين قتلوا في ثلاثة أيام، فعجز الديوان على التوصل لتعيين أغا، فتدخلت طائفة رياس البحر لإنقاذ الموقف، ورشحت القبطان الحاج محمد التريكي، ومنحه مفاتيح القصبة مع سلطة واسعة وتلقب باسم الداي ومنح شرفيا اسم الدولاتلي لمدى الحياة في سنة 1671م، غير أن الانكشارية زاحمت فئة الرياس في الحكم فأصبحوا ينتخبون من صفهم بداية من 1689م إلى غاية نهاية الحكم العثماني بالمنطقة.

المحاضرة الرابعة: أجهزة الإدارة المركزية –3–

3. مجلس الحكومة أو ديوان الداي:

نتيجة التطورات السياسية والإدارية التي حدثت في عهد الاغاوات أسفرت في النهاية على مجلس مركزي إداري استقر عليه الوضع إلى غاية نهاية الحكم العثماني بالجزائر فاحتوى هذا الديوان أو المجلس على أسمى وأعلى المناصب في الحكومة المركزية الجزائرية:

*.**الداي:** أعلى سلطة مركزية في الجزائر، يتم انتخابه من طرف أعضاء الديوان، مع مبايعة من أهل الديوان والمفاتي والقضاة ونقيب الأشراف والعلماء وأعيان الناس بدار الإمارة، ورغم محاولة هؤلاء الدايات من التخلص من سلطة وسطوة الجند، لكن دون جدوى فقد بقي الجند هو الذي يحدد مصير الدايات في الجزائر من حيث العزل أو التولية، وفي حالة وفاة الداي طبيعيا، يتولى لرئاسة هذه الحكومة من رشحه الداي لخلافته من ضمن رجال وزارته أو المقربين له.

حتى أنه في الربع الأخير من ق 18م كان الدايات يختارون من ضمن الوزراء الثلاثة وهم الخزناجي، آغا العرب أو خوجة الخيل، وكان الأول أكثر حظوظا من الباقي، مثل محمد بن حسين، علي باشا النقسيس، محمد بن عثمان، حسن الخزناجي، مصطفى الخزناجي...

*.**الخزناجي:** له المكانة الأولى على مستوى هيئة الوزراء، لإشرافه عل خزينة الدولة، فهو المشرف على استلام مداخيل التي تصل من مختلف أنحاء البلاد عينية كانت أم نقدية، ويشرف على أوجه الإنفاق، ويتم تعينه من قبل الداي وأعضاء الديوان حس ب درجة الولاء، ويساعده موظفين كالعداد.

*.**الأغا:** الوزير الثاني والقائد الأعلى للجيش، وعرف تحت عدة تسميات أغا المحلة، أغا الصبايحية، أغا الغرب، وكانت سلطته كبيرة في دار السلطان، فخضع له معظم الموظفين على مستوى إدارة الأوطان بإقليم دار السلطان، وهذا بمساعدة أربعة كبراء هم: باش شاوش، الكاهية، باش علام، باش مكاحلي، وهم كهمزة وصل مع تلك الأوطان وغيرها.

*. **خوجة الخيل:** وهو ثالث وزير، مهامه الإشراف على مداخيل الأراضي التابعة للسلطة أو أراضي البايلك، ويعتبر مسؤول على إصلاحها وإحيائها، كما يشرف على ما يقدمه البايات من حيوانات وحبوب إلى دار الإمارة، وتمتد سلطته حتى للصحراء، كما كان له مساعدين في تأدية مهامه كقائد العرب.

*. **بيت المالجي:** أو الناظر على مؤسسة بيت المال والمشرف عليها، وهو يشغل المواريث المخزنية، كبيع ما هو ملك بيت المال من بيوت، أراضي وبساتين داخل مدينة الجزائر وخارجها، كما يراقب تركات أو مخلفات جميع من يتوفى دون عقب أو عاصب، ومن طال غيابه كالأسرى، الغريب أو المجهول، ولا يتم دفن الميت إلا بإذنه، له عدة موظفين للمساعدة على رأسهم قاضي وموثقان، وكاتبان، وتولى هذا المنصب المنخرطين في سلك الجندية والقياد وحتى الاغاوات.

*. **وكيل الحرج:** أو وزير البحرية ويشرف على ما يتصل بشؤون البحرية والجهاد البحري والعلاقات الخارجية، وقد تذبذب هذا المنصب في مكانته فقد احتل الصدارة في ق16 و17م أي العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، فكان هذا المنصب من ابرز الموظفين الساميين، لتتراجع مكانته بتراجع حركة الجهاد البحري خلال ق 19م، وكان له عدة مساعدين من بلوكباشية وغيرهم.

4. الأعوان والموظفين:

أ. الموظفون الإداريون:

*. **هيئة الكتاب الكبار:** وتضم أربعة كتاب يعينهم الداي وهم:

الكاتب الأول: باش دفتر دار، والثلاثة يعرفون بـ: المقطاعجي الأول، المقطاعجي الثاني والرقمجي، ويشرفون على الدفاتر الصادرة عن السلطة كقوائم الجند، الجباية، الجمارك (الديوانة)، وكل ما يصل من واردات من الدول الأوروبية، ولهم صلاحيات واسعة مع تأثير

في جل القضايا، وقراراته م مقرونة بالداي، إلى جانب كاتبان هما وكيل الحرج الكبير والصغير.

*. **هيئة الخوجات والقياد:** وعددهم كبير ومهامهم متنوعة فقدروا بثمانين خوجة، على رأسهم باش خوجة (رئيس الخوجات) كما يعرفون أيضا باسم القائد أو القايد ولكل منهم مهام محددة مثل:

خوجة العيون: مهمته مصالح المياه في المدن، من حماية القنوات والسبلات...

خوجة مخزن الزرع: مهمته إحصاء الأراضي المزروعة وتقويم عشورها مع قايد العشور

خوجة الجلد: مهمته احتكار الجلود

خوجة التوت، خوجة الجمرك باب عزون، خوجة الملح، خوجة الفحم...

ونفس الأمر للقياد كقائد العبيد، الزبل، الشوارع، الفحص، الدخان، العشور...

فكل خوجة أو قائد يحمل اسم الحرفة أو المهنة التي يزاولها أو يقوم عليها بالمراقبة والتسيير تحت إشراف إما شيوخ البلد أو الإدارة التابعين لها.

*. **هيئة الحكام:** اشرفوا على تسيير المدن الكبرى في الجزائر، وتتعدى مهام هؤلاء الحكام لخارج المدينة إلى القبائل المحيطة مثل حاكم شرشال كان مكلفا بقيادة قبيلة بني مناصر، وكان تعينهم أحيانا من داي الجزائر كحاكم مدينة المدية، فيكون كعين على باي البايلك التيطري لقربه من دار السلطان، ويختار حاكم المدينة بعناية لأنه يربط الريف بالمدينة، ومن مهامهم مراقبة النشاط العام بالمدينة، جباية المكوس الحضرية...

ب. الموظفون بدار الإمارة:

هناك عدد كبير من الموظفين داخل قصر الداي أو دار الإمارة بالجنينة في أسفل قصبة المدينة، ويعود بناؤها لعهد صالح رايس عام 1556م، ولهم مهام متنوعة على مستوى الصرايا (القصر) فهناك وظائف لتسيير وأخرى للخدمات:

*. **وظائف التسيير**: ومنها:

- **الصراف** : (الصايجي) ويتولاها شخصان وهما من العنصر المحلي (الأهلي) مهمتهما مراقبة ووزن كل ما تشتمل عليه خزينة الدولة، بحضور الخزناجي.

-**الترجمان**: وهو أيضا من العنصر المحلي، يشترط فيه إتقان اللغة العربية والتركية، لكتابة المحاضر وترجمتها.

-**كاتبان**: وهما أيضا من العنصر المحلي، وعرفا بخوجة العرب، مهمتهما قراءة ما يرد للقصر من رسائل باللغة العربية من داخل أو خارج والرد عليها.

-**الشواش**: يقدرون باثني عشر شاوشا من العنصر المحلي، ويرأسهم باش شاوش (تركي) وصلاحياتهم تمس أهل البلد والأجانب واليهود، وفقا لما يأمر به الداي، وهناك شواش من العنصر التركي فقط مهمتهم تتصل بالأتراك ومن مهامهم داخل المدينة تأديب المخالفين.

*. **وظائف خدماتية**: ومنها

-**الخزندار**: أمين الخزانة وهو بمثابة أمين الداي الخاص، يقوم بالحفاظ على ممتلكات الداي الخاصة من أسلحة وأثاث، أي كل ما هو تحت تصرف الداي.

-**عشجي باشي**:(أتشي باشي) وهو رئيس الطباخين بالقصر، تحت إمرته عدد كبير من الطباخين والأسرى، ويساعده كيهية وهو معلم الطباخين بالقصر.

-**خوجة باب القصر** : وهو المكلف بفتح أبواب القصر كل صباح، ويحتفظ بالمفاتيح لغاية فترة العصر ليعيدها للداي أو الحاكم.

-**المطرب باش داي**: وهو رئيس الفرقة الموسيقية التي تطرب وتقدم عروض للداي.

-**خوجة حرس الداي** : يعرف بالنوباجي خوجسي، لا يتولاها إلا من حاز ثقة القصر، ومهمته السهر على حماية وضمان أمن القصر والداي، ويشرف على فرقة عسكرية.

-**منظفوا القصر**: أنيطت هذه المهمة للأسرى المسيحيين وبالغ عددهم أربعين أسيرا.

المحور الثاني: الإدارة المحلية بالجزائر العثمانية:

المحاضرة الخامسة: إدارة دار السلطان

مقدمة:

قسمت الجزائر إداريا في عهد حسن بن خير الدين إلى دار السلطان وثلاث بيالك، وهناك من يعتبرهم أربعة بيالك بإدراج دار السلطان إليها، ولكن نحن نوافق الرأي الأول لأن دار السلطان كانت مركز الحكم وحتى إن هؤلاء الموظفين الساميين لسلطة المركزية من دايات وباشاوات واغاوات قد امتدت سلطتهم وصلاحياتهم داخل دار السلطان، وعليه اعتبرناها جهاز إداري خاص:

1. التنظيم الإداري لدار السلطان:

يمتد هذا الإقليم من تنس غربا إلى دلس شرقا، ويشمل مدينة الجزائر ومتيجة والساحل، وقسم إداريا لعدة إدارات:

أ. إدارة مدينة الجزائر : سيرت هذه الأخير بنظام كان موجود فيها أساسا قبل دخول العثمانيين عرف بمشيخة البلد، هذه المؤسسة التي قامت منذ الفترة الإسلامية بالمنطقة، حافظت على نفسها حتى نهاية العهد العثماني، وكان شيخ البلد بمثابة الحاكم المدني، وكان جميع الموظفين في هذه الإدارة من العنصر الأهلي المحلي، غير أن تعيين شيخ البلد في العهد العثماني من طرف أعلى سلطة الممثلة في الباشا أو الداي، ويتم اختياره من العنصر المحلي الحضري، الذي لعب فيه العنصر الأندلسي دورا مميزا في هذه الفترة على الوظائف الحضرية لمدينة الجزائر.

كما شهد هذا المنصب تحولا نوعيا في اعتلائه عن طريق الوراثة في الأسر الأندلسية بالخصوص كاسرة الشيخ إبراهيم التمام منذ 1708 ولمدة 72 سنة، ليتحول ليد أسرة عاشير الأندلسية ثم أسرة بوضربة الأندلسية وعائلة بن طوبال الأندلسية، ومما سهل الوصول لهذا المنصب الثروة.

ومن صلاحيات واختصاصات شيخ البلد الواسعة فهو المسؤول على كل ما يحدث في المدينة، والمشرف الأعلى على شؤونها، وحفظ الآداب العامة، مع مراقبة الحرف والمهن المنتشرة بالمدينة وفض نزعاتها، وجمع الضرائب منها، وكان شيخ البلد همزة وصل بين السكان والسلطة، لذا تخضع لإدارته مختلف المصالح المدينة: من نظافة، صيانة الطرق، توفير الماء،... ولكثرة مهامه فقد ساعده عدة موظفين منهم:

*. **القياد:** مثل قائد العيون، قائد الشوارع، قائد الزبل...

*. **مدير الشرطة** : ومن صلاحياته مراقبة الحمامات وأماكن البغاء، وهو بمثابة المحافظ العام للشرطة، ويشرف على أربعين شخصا مكلفا بالشرطة الداخلية للمدينة.

*. **المحتسب:** هذه الوظيفية دينية تابعة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو يستمد سلطته من مصلحة الدين العليا، وارتبطت وظيفة بالأسواق من أسعار وتدليس في المعاملات، لذا هو يسهر على تنفيذ أسعار الأسواق ومراقبة الجودة، والسهر على مصلحة العامة لسكان المدينة: كصيانة الشوارع، أفران الخبر، ويسهر على إنارة المدنية.

*. **المزوار:** أبقى العثمانيون على هذا المنصب في ق 10هـ/16م الذي كان ذو شان إذ خضع تسيير المدينة وإدارتها لسلطتي المحتسب والمزوار، غير أن مهامه تقلصت وأضحت محصورة في الحراسة الليلية في أواخر العهد العثماني، حيث عرف بقائد الليل، وكان له سجن خاص ويقوم بتنفيذ حكم وعقوبة الإعدام والجلد على مرتكبي المخالفات من الأهالي.

ب. فحص مدينة الجزائر: ويشمل السفح الشرقي للمدينة مكون ريفها، حيث توجد أملاك أعيان الأتراك وكبار أثرياء المدينة، وممثلي الأمم الأوروبية وهي متمثلة في مزارع ومنازل ريفية، وينقسم هذا الفحص إلى سبعة دوائر على رأس كل منها قائد، وهي فحص بوزريعة، بئر مراد رايس، زواوة، عين زبوجة، بئر خادم، القبة، الحامة.

ج. الأوطان: وقد قسمها د. سعيدوني إلى ثمانية أوطان تمثل باقي إقليم دار السلطان من وطن يسر، الخشنة، بنى موسى، بنى خليل، السبت حجوط، بنى جعد، بنى خليفة وبوحلوان.

2. تسيير أوطان دار السلطان:

ولتسيير هذا التقسيم وضع عدد من العملاء الإداريين وظفوا حسب الحالة الاجتماعية والسياسية وطبيعة المهام، فمنهم الأتراك، كراغلة وهناك مهام للعرب، قد ركز العثمانيون اهتمامهم في دار السلطان على جانبين هما: جباية الضرائب وتوفير الأمن، لذا ترجم ذلك في التشكيلة الإدارية المستخدمة، من موظفين سامين لهم تصرف غير مباشر على شؤون دار السلطان، وتمتعوا بسلطات ذات طابع سياسي وعلى رأسهم الداي ثم يليه أغا العرب وبيت المالجي وأخير خوجة الخيل، كما أن هؤلاء قد فوضوا مهامهم لوكلاء محليين، فمنحوا لهم التصرف الحقيقي والتصرف في قضاياه، كما جعلهم الدعامة الأساسية للإدارة العثمانية في أرياف دار السلطان وهم القياد والخوجات والشيوخ.

فكان هؤلاء الموظفين الثانويين تابعين للجهاز المركزي، فكانوا الجهة المنفذة بالأرياف ولهم علاقة مباشرة بها بالتصرف في أوضاعها وقضاياها وكانوا أساس الإدارة العثمانية، بأوطان دار السلطان وانقسموا إلى:

أ. القياد: تعني مساعد البايلك، وهي رتبة شرفية، وكانوا من الأتراك أو الكراغلة وأحيانا من العائلات الكبرى، وحكموا الأوطان كممثلين عن الاوجاق، بأمر من أغا العرب، ويتلقى القياد برنوسا أحمرا عند تنصيبهم ومن حقهم استعمال ختم، تمتع هؤلاء القياد بسلطة مدنية وعسكرية وأمنية وقضائية وجنائية، ومن مهامهم مراقبة القبائل والشيوخ التي تحت نظرهم، وتلقوا أجورهم من تلك الرسوم الجبائية والغراما ت التي وصلت إلى عشر ما يرسلونه من جباية.

ب. الشيوخ: يختارون من أفراد القبيلة، كما يرتدي الشيوخ برنوسا من الصوف الأبيض، ويتصرفون في شؤون القبائل، وهم المسؤولون لدى القياد بصفتهم وسطاء بين القبيلة وقائد، حيث يرشح لمنصب الشيخ كل من اتسم برجاحة العقل والأخلاق ومكانة والنسب والنفوذ بالقبيلة، ويقود مجموعة مسلحة مشكلة من عصبته وهم فرسان أو أعوان المكاحلية، ومهام الشيوخ تمثيل القبيلة وترأس مجلس أعيانها، تقسيم الأراضي المشاعة بين العائلات، مراقبة

الحرث والحصاد، توزيع الأعمال على العائلات، جباية الضرائب، تخصيص مناطق الرعي، تنظيم ومراقبة الأسواق، الأمن، تقسيم الغرامة بالتساوي على أفراد القبيلة،... ومن الشيوخ من تلقب بشيخ الشيوخ من طرف أغا العرب.

فكان التنظيم الإداري لدار السلطان بسيطا حيث يفرض ترتيبا بسيطا وعمليا، يحكم أغا العرب بواسطة القياد وهم يحكمون بواسطة شيوخ القبائل.

المحاضرة السادسة: إدارة البيالك -1-

مقدمة:

قسمت الجزائر العثمانية إلى ثلاثة بيالك إدارية وهي:

*. **بايلك التيطري:** يحده شمالا دار السلطان ومن الشرق بايلك قسنطينة ومن الغرب بايلك الغرب والجنوب مفتوح، أسسه حسن بن خير الدين باشا في سنة 1540م، عاصمته المدية وأعيد تنظيمه في 1775م، وأول باي معروف هو رجب باي في 1548م وأخرهم مصطفى مزراق في 1819م.

*. **بايلك الشرق:** عاصمته قسنطينة، يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى بايلك التيطري غربا والبحر شمالا إلى دواخل الصحراء جنوبا، تأسس سنة 1567م في عهد حسن بن خير الدين باشا، وأول باي رمضان جولاق باي 1567-1574م وأخرهم احمد باي 1826-1837م.

*. **بايلك الغرب:** كانت عاصمة متغيرة أولها مازونة في 1563م تحت قيادة باي أبو خديجة، لتتحول لمعسكر في عهد الباي مصطفى بوشلاغم، ومنها لوهران ما بين 1708-1732م ثم لمستغانم في عهد مصطفى بوشلاغم 1732-1737م ثم لمعسكر من جديد ما بين 1737-1792م ونهائيا في وهران سنة 1792م وآخر باي حسن بن موسى.

1. إدارة البايلك:

أ. ديوان الباي: (الموظفين الأساسيين)

كما في دار السلطان فقد قسمت إدارة البايلك على أجهزة إدارية، اشرف عليها وسيرها موظفون سامون الذين وكلوا أحيانا أطرافا أخرى تركية أو كرغلية وحتى محلية كمساعدين ثانويين لإدارة تلك البيالك بما تستدعي الحاجة من القمة للقاعدة، لذا وضعت البيالك تحت إدارة محلية يمكن أن نسميها بديوان أو مجلس الباي الذي ضم الموظفين الأساسيين والمتصرفين فيه، ومن هؤلاء الموظفين نجد:

*. **الباي:** على رأس كل بايلك شخص يعرف باسم الباي، يعين من طرف السلطة المركزية يتم اختيارهم عن طريق جملة من الشروط كأن يكون خليفة للباي من قبل، وتقلد وظائف ومناصب إدارية أي تكون له خبرة سياسية وحنكة عسكرية، غير أن هذه المقاييس في آخر العهد العثماني قد تغيرت لتتحول إلى مدى مقدار المال المقدم كرشوة، أو علاقة المصاهرة مع القبائل القوية، أما أصل البايات فهو تركي أو كرغلي ولكنها ليست قاعدة قارة.

وكانت سلطتهم مطلقة في البايلك، ومهامهم تتمثل في تسيير شؤون بيالكهم، والإشراف على القوات العسكرية النظامية وغير النظامية، جمع الضرائب والسهر على توفير الأمن والاستقرار، لهم حق اصدار العقوبات على الأهالي، ويبقى حكم الإعدام على الأتراك تحت نظر الداي، ولهم حق مصادرة الممتلكات، ويقوم برحلة نحو دار السلطان كل ثلاثة سنوات لدفع الضريبة أو ما يعرف بتقديم الدنوش.

والشيء الملاحظ أن إقامة البايات في العهود الأولى من العهد العثماني بالجزائر كان نادرا ما يتم إقالة باي أو قتله، عكس المرحلة الأخيرة، وهذا راجع إلى أن المرحلة الأولى اتسمت بالحكام الأقوياء والاستقرار المالي، أما العهود الأخيرة فالعكس. ويساعد الباي كوكبة من الموظفين يتم تعينهم من طرف الباي ويكونون من الأتراك أو الكراغلة غالبا.

*. **الخليفة:** يشرف على تسيير الأوطان، يصدر أوامره فيها لجميع القياد الممثلين لسلطة الباي في تلك الأوطان، كما يشرف على القوة العسكرية النظامية، قيادتها لجمع الضرائب وإخضاع الأهالي، يتوجه مرتين في السنة إلى دار السلطان لدفع الدنوش الصغير (الربيع والخريف).

*. **قائد الدار** : يشرف على رأس المدينة، ويدفع مرتبات الجند، يشرف على جزء كبير من أراضي البايلك، يسهر على العقارات الواقعة بالمدينة بالمصادرة، يفصل في القضايا الإجرامية المرتكبة بالمدينة ومكلف بشرطة المدينة.

*. **الخزناجي:** يشرف على العمليات المالية المدفوعات والنفقات، وكل ما يدخل خزينة البايلك.

*. **اغا الدايرة** : قائد فرسان المخزن التابعة للنظام، كما يقوم بتأديب القبائل الثائرة، وهو كعين للداي على الباي، يرفع له التقارير، وينفذ قرارات الداي بتوقيف الباي وتسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية قدوم باي جديد.

*. **الباش كاتب**: يحرر رسائل الباي السياسية ويراقب رسائل بقية الكتا ب ويضع ختم الباي عليها، كما يرفع تعيينات الموظفين الجدد.

*. **الباش مكاحلي**: هو رئيس حرس الباي، يحمل ويستعرض أسلحة الباي في الاحتفالات والمراسيم الرسمية.

*.**الباش سيار** : مكلف بنقل الرسائل بين إدارة الباي ودار السلطان عند وكيل الباي، كما يرافق خليفة الباي لتقديم الدنوش، ويعتبر كعين الباي على ما يحاك له في دار السلطان بالاستعلام والاستقصاء له بجمع المعلومات وتزويده بها.

*. **الباش سراج**: (السايس) المكلف بخيول البايلك والاعتناء بها.

*. **الشاوش**: المكلف بتنفيذ أوامر الباي من عقوبات وسجن وغيرها.

ب.الأعوان الثانويين:

*.**الباش علام**: حامل الراية. *. **الباش فراش**: الاهتمام بفراش الباي.

*. **الباش قهواجي**: المكلف بتقديم القهوة بالقصر. *. **قائد المقصورة**: مقتصد القصر.

*.**قايد السوانة**: مكلف بحمل مظلة الباي. *. **قايد السبسي**: مكلف بالاعتناء بغليون الباي

*. **قايد الطاسة**: مكلف بحمل كأس الباي في السفر (قهوة، شاي)

غير أن هذه الوظائف لم تكن مقصورة على العنصر التركي أو الكرغلي فقط، وإنما تمنح الأهالي وحتى الأجانب الذين كسبوا ثقة الباي.

المحاضرة السابعة: إدارة البيالك –2–

2. إدارة مدن البايلك:

أ. عواصم البيالك: سيرت عواصم البايلك من طرف جهاز إداري شبيه بمدينة الجزائر، فقد ترأس إدارة العواصم البايلك شخصية عرفت بقائد الدار سابق الذكر في مجلس الباي، ويساعده عدة موظفين ساهموا في تسيير عاصمة البايلك ومنهم:

*. **قايد الباب:** يتكلف بجمع الضرائب الجمركية عند الأبواب.

*. **قائد السوق:** ينظم ويراقب الأوزان والأسعار والتدليس.

*. **قائد الزبل:** نظافة الشوارع والمدينة.

*. **قائد القصبة:** (المزوار) يسهر على أمن المدينة.

*. **قائد البراح:** يبلغ الناس في الشوارع والأسواق بأهم قرارات الباي والسلطة المركزية.

ب. حكام المدن: كما خصص في باقي المدن داخل البايلك نوع من الإدارة لتسييرها، فكان على رأس كل مدينة حاكم مهمته تشبه القائد في الأرياف، بفارق أن الحكام في المدينة يختارون بعناية ودقة عكس القياد، ويعود سبب الاهتمام بهذا المنصب إلى أهمية المدينة في النظام الإداري العثماني بالجزائر، فحاكم المدينة بمثابة حلقة وصل وربط الريف بالإدارة المركزية والمدينة تقرر حكام الريف.

كما تقام في المدينة الأسواق الأسبوعية، ، لذا فالفرد الريفي مقيد بالإدارة لأنه بحاجة للمدينة وأسواقها لبيع إنتاجه وشراء لوازمه، وبهذا يكون خاضع بغير إرادته لنظام المدينة، ومضطر لدفع ضريبة التبعية للقوة العسكرية المرابطة عند مفترق الطرقات وفي أبواب الأسواق، لذا فحاكم المدينة يختاره الداي بنفسه أحيانا.

أما مهام هؤلاء الحكام فإنهم يشرفون على واردات الضرائب والرسوم المستخلصة داخل المدينة، وكان تحتهم عدد من الموظفين للسهر على امن المدينة وتنظيم العمليات الإدارية والعسكرية بها ومنهم:

*.**الكاهية:** رئيس الفرقة العسكرية المرابطة بالمدينة.

*.**أمين العيون:** المسؤول على تزويد المدينة بالماء ونظافة العيون العمومية، وينظم أوقات ملئ قوارير المياه للنساء والرجال.

*. **المزوار:** مسؤول على حراسة المدينة وسلوكات الأفراد.

*. **المحتسب:** مراقبة الأسواق.

وكذلك وجود حامية عسكرية تتولى مهمة الأمن داخل المدينة.

3. إدارة الأوطان (الأرياف):

قسم البايلك إداريا إلى مقاطعات تعرف بالأوطان، والتي تنقسم بدورها إلى قبائل وعروش ودواوير، ويعين على رأس كل مقاطعة قياد وشيوخ، فكان الجهاز الإداري مكون من:

*. **القائد:** يعينه الباي على رأس وطن أو عدة أوطان، وله علاقة مباشرة مع الباي، ويكون من أصل تركي أو كرغلي وأحيانا أهلي، أما مهمته الإشراف على شؤون القبائل التي يحكمها بواسطة الشيوخ، كما له الحق في اصدار الأحكام بالسجن وفرض الغرامة على الأشخاص المعنيين بها، يراقب المبادلات التجارية بين القبائل، ويسهر على السير الحسن للأسواق والمناطق الخاضعة له، ويسهر على امن الطرقات الإشراف على أراضي البايلك المخصصة للحرث، جمع فرسان قبائل وقيادتهم.

*. **الشيوخ:** يعينهم القائد أو الباي على مختلف القبائل والأعراش والدواوير، ويقومون بدور الوسيط بين الأهالي والسلطة المحلية، لهذا كان يتحتم عليهم أن يتمتعوا بثقة الطرفين، وكانوا

يختارون غالبا من الأسر القوية التي تتمتع بالتأثير الكبير في أوساط الأهالي إلا أنه هناك بعض القبائل القوية ترفض الخضوع لسلطة البايلك.

وهناك نقطة يجب الإشارة إليها فإن تنصيب هؤلاء الأعوان لم يكن من طرف الباي فقط فقد زاحمه الداي أيضا في تعيين القياد والشيوخ في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، وهذا للعائدات المالية التي أصبحت تدخل جيوبهم بسبب شراء تلك المناصب الممنوحة لمن يدفع أكثر، فكونوا ثروة من ذلك.

المحور الثالث: القضاء بالجزائر في العهد العثماني

المحاضرة الثامنة: القضاء الجزائري -1-

مقدمة:

إن القضاء من الأمور المهمة التي تبنى عليها الأمم، وقد ارتبط في العالم الإسلامي بتحقيق مأرب الشرع ومقاصده من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، فهل كان القضاء في الجزائر على العهد العثماني قد حقق تلك العدالة وسعى لنشرها بين الناس؟ ، لذا كان هذا المحور لأخذ فكرة على نوع القضاء الجزائري في العهد العثماني واهم أجهزته، مع التعرف على الواقع القضائي وسيره بالجزائر العثمانية.

1. التشريع القضائي بالجزائر:

بدخول الإسلام في إفريقيا الشمالية وانتشاره، استمد القضاء التشريعي أحكامه من الكتاب والسنة في مختلف مجالات الحياة وساهم في إيضاحه وشرحه عدد من المذاهب منها المذهب المالكي الذي كان أكثر شيوعا واتخذه الحكام سند في السياسة والقضاء. والمرجع الأساسي لهذا المذهب هو كتاب الموطأ للإمام مالك واحتو ى على نصوص السنة الثابتة وأراء الصحابة والتابعين وهناك"كتاب المدونة الكبرى" لابن القاسم كمرجع ثاني، ويعتبر كتاب "المختصر الخليل" المرجع التطبيقي للمذهب.

وهذا إلى جانب المذهب الأباضي الذي كان منتشرا في الجنوب، وخاصة بوادي ميزاب وما جاورها، وكان لها قضاء خاص بها وحافظ على ميزته منذ العهد الأول فكان مصدر هذا المذهب في القضاء ما يعرف باتفاقيات واد ميزاب وكتاب الإيضاح والديوان وهما عمدة هذا المذهب.

وبمجئ العثمانيين شهدت الحياة القضائية والفقهية دخول مذهب جديد ألا وهو المذهب الحنفي، الذي اعتمده الأتراك كمذهب رسمي في الجزائر، مما أدى إلى نوع من التراجع للمذهب المالكي، ولكن هذا لم يمنع من وجود نوع من التعايش بين المذاهب، فقد اتجه

المذهب المالكي إلى الأحوال الشخصية والجماعية المتعلقة بالسكان المحليين، بينما انفرد المذهب الحنفي بشؤون الإدارة العامة والسياسة.

حيث حرص الأخوان عروج وخير الدين منذ دخولهما إلى المغرب الأوسط على كسب ود وثقة شيوخ وعلماء المنطقة، الذين كانوا مسيطرين على أهل البلد والقبائل، لذلك أسندت لهم مهام في الحكم الجديد مقابل حيادهم عن السياسة، فأسندت لهم مناصب كتاب الدولة والقضاء والإمامة والوظائف الصغرى على ألا يهتموا بالقضايا العامة.

2. رجال القضاء:

يعتبر علماء الإسلام حراس الدين وحماته ومصابيح الظلام وأهل العلم والحكمة وجنود العدل والإنصاف، ولتحقيق العدل والإنصاف تطلب وجود جهاز قضائي متكون من:

أ. المفتون:

المفتي العام الحنفي يتم تعينه من الباب العالي، حيث ارتبطت وظيفته بالسلطان مباشرة. وكان تعينه لمدة عامين لتمثيل السلطة، كما سمي هذا المفتي الحنفي باسم "شيخ الإسلام" وحامل هذا اللقب يكون متخرج من المدارس الإسلامية الكبرى كتونس أو القاهرة أو إسطمبول، وتعطى الأسبقية دائما للمفتي الحنفي على حساب زميله المالكي في الحظوة والرأي، ولكن تعيين المفتي الحنفي سرعان ما سار عكس ما كان عليه فأصبح هذا المفتي يعين من الجزائر بدل إرساله من اسطنبول ويتم اختياره من أعيان العثمانيين المولودين بالجزائر.

والمفتي موظف خاضع بدوره للحكومة فليست له أية سلطة سياسية من أي نوع ، خاصة بعد تردي الحالة العلمية والثقافية لطبقة العلماء وانجرارهم وراء طلب المال والجاه والشهرة لا غير في مجال القضاء، فكان تعيين العلماء في منصب القضاء وغيرها من المناصب عن طريق الباشا.

كما جعل العثمانيون أسبقية الإفتاء للمذهب الحنفي على المالكي باعتباره مذهب السلطة في البلاد، رغم أن غالبية السكان كانوا من أتباع المالكية ووظيفة الإفتاء أعلى مرتبة في سلم المراتب القضائية، لذا لابد من شروط تتوفر في صاحب هذا المنصب أن تكون له درجة عالية من العلم والتعمق في المسائل الفقهية والمعرفة القوية للقرآن وعلومه إلى جانب علوم الحديث والقياس وغيرها من العلوم، إلى النزاهة والشخصية القوية والشجاعة في الرأي الثابت عند قول الحق.

ب. القضاة:

ويأتي القاضي بعد المفتي، والقاضي تعود وظيفته إلى التنفيذ والممارسة الفعلية لشؤون المجتمع، فهو يتصل مباشرة بمشاكل الحياة اليومية من خصومات وعقود زواج وطلاق وعقود بيع وشراء ووقف وكراء ، لذا يجب عليهم أن يكونوا مطلعين على القوانين الإجرامية والأحكام الشرعية في الإسلام لينفذوا حكمهم عندما يحدث حادث في البلاد أو في النواحي التي تحت تصرفهم ،إلى جانب التمكن من وسائل الاجتهاد من اللغة العربية والعلوم الشرعية.

المحاضرة التاسعة: القضاء الجزائري -2-

3. المحاكم والمجلس العلمي:

أ. المحاكم :

كان القضاء في العهد العثماني في الجزائر يقوم على محكمتين تمثلان المذهبان المذكوران، ولكل منها قاضيها الخاص الذي يشارك في المجلس العلمي، والاختلاف بينهما يمكن في القضايا المطروحة فكانت المحكمة تتلقى دعاوى وشكاوى الناس كل يوم إلا يوم الخميس فكان العثمانيون من موظفين وعسكريين وكراغلة يتوجهون إلى المحكمة الحنفية، في حين يتوجه السكان إلى المحكمة المالكية.

هذه المحاكم اليومية تعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريبها إلى العامة حيث تسمح بمعالجة القضايا اليومية مثل البيع والأحباس والمواريث، ولذلك لا ترفع إلى المجلس العلمي إلا القضايا الشائكة، كما يسمح نظام المحاكم اليومية بمعالجة القضايا التي لا تحتمل التأخير كالخصومات الحادة.

ولكن بوجود محكمتين كان له الأثر في التحايل على الأحكام الشرعية باستغلال هذا الاختلاف المذهبي، فهناك مثلا من السكان المحلين ذوي المذهب المالكي من يذهب إلى المحكمة الحنفية لتخلص من قيود مذهبه في قضية معينة ، كالأحكام في الأوقاف الأهلية فالمذهب الحنفي يسمح بصيغ عديدة وواسعة لوقف العقارات على العكس المذهب المالكي.

فالحنفية ترى إمكانية المالك بوقف أملاكه على نفسه كما يمكن استبدال حبس بعقار آخر إذا ظهرت المصلحة، كما يمكن بيع ارض وقف قد خربت قصد إعادتها، وهذه الآراء غير جائزة عند المالكية، فهذا الاختلاف بين المذهبين حول الوقف، فالحنفية تغلب المصلحة في إدارة الاحباس، بينما المالكية التقييد بشروط الحبس حرفيا وتغلب الجانب التعبدي للحبس.

وباعتبار القاضي هو الناطق الرسمي للقانون فكثيرا ما كان يتعرض لضغوطات وشراء عدالته ببعض الهدايا، كما يحق للمتقاضين الطعن في حكم القاضي وذلك برفع دعوتهم مرة

أخري نحو المجلس العلمي الذي تكون كلمته فاصلة فيها ، فتكون بذلك المحكمة التي تصدر أحكامها نحو القضايا المطروحة كمحاكم ابتدائية، والمجلس العلمي كمحكمة إستئنافية.

كما يقوم أطراف النزاع بالمرافعة والدفاع عن قضاياهم بأنفسهم وبدون مساعدة محامين وبعد المرافعة مباشرة يصدر القاضي حكمه، ويتولى القاضي مع عدوله تحرير مختلف العقود من زواج طلاق ميراث....، أما المسائل الجنائية كالقتل، السرقة، الخيانة والتآمر... كانت من اختصاص الداي أو الباي فكان يصدر الحكم فيها، أما في دار السلطان كان الداي يفوض خوجة الخيل لمحاكمة العرب و الكيخيا لمحاكمة الأندلسيون والأغا لمحاكمة العثمانيين.

ب. المجلس العلمي:

أنشئت هذه الهيئة التشريعية القضائية لتجاوز التضارب بين المذهب الحنفي والمالكي ، وتقريب الرؤى بينهما حتى لا يخل ذلك الخلاف بالإدارة العامة وحصره بين العلماء دون العامة، ونجاح هذه الهيئة يتبين من خلال استمرارها طيلة القرون الثلاثة من الحكم العثماني، وتتركب هذه الهيئة من علماء المذهبين بشكل متساوي، فتضم كلا من المفتي الحنفي والمالكي والقاضي الحنفي والمالكي، ورئاسة هذا المجلس للمفتي الحنفي باعتباره مذهب السلطة، فكان للمفتي المالكي دور المصادقة على الأحكام، وإدارة الجامع الكبير وأحباسه وكذا تعيين القضاة المالكية في البلد.

ويجتمع المجلس العلمي كل خميس بالجامع الكبير بحضور قضاة وعلماء والباشا أو من يمثله، ويتم فيه إصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة ومعالجة الخصومات الشخصية التي تنشأ بين أفراد المجتمع.

ج. المحكمة الأباضية:

وهذا إلى جانب وجود محكمة خاصة بالمذهب الأباضي في وادي ميزاب لها هيئات تشريعية تتكون من علماء ميزاب ولهم أعضاء مجلس العزابة، ويجتمعون في مسجد الشيخ عبد الرحمان الكرثي، وغالبا في مسجد الشيخ عمي سعيد بن علي لوضع القوانين والأحكام

في الجرائم والجنايات والمعاملات وفق الفقه الإسلامي ، وكان علماء المذهب الأباضي يسيرون وفق القضاء الشرعي أي القوانين القضائية.

والقضاء جاري على أيدي هيئات العزابة في حل المنازعات والخصومات مستمدين قانونهم مما يعرف باتفاقيات وادي ميزاب، وإذا كانت القضية لا تنص عليها تلك لاتفاقيات كانوا يعودون إلى كتاب الإيضاح والديوان وهما عمدة المذهب.

المحاضرة العاشرة: القضاء الجزائري –3–

4. القضاء في المدن:

كان تطبيق العدالة في المدينة والأوطان يتم من طرف جهاز قضائي مستقر وذو تنظيم جيد، ويتكون من قسمين: تنفيذي وتشريعي.

أ. **الجهاز التنفيذي:** يتولاه الداي ويساعده في ذلك الديوان لإصدار الأحكام القضائية وخاصة منها ذات الأهمية، وخولت القضايا الأقل شأنا إلى القضاة وتنفيذ الأحكام خول إلى:

*. **أغا العرب:** له الحق في تطبيق أحكام الإعدام في الأوطان والفحوص، ويحضر تنفيذها وكانت تطبق في الأسواق حتى تكون عبرة للآخرين، إلى جانب مهمة القيام بدورات قضائية وبصفة دورية في الأوطان والفحوص.

*. **الحاكم:** مكلف بالشرطة قصد ردع الجنح والجرائم في مناطق الفحوص كالبليدة وقليعة وشرشال، وتنفذ أحكامه مجموعة من الأعوان التابعين.

*. **القايد:** له نفس مهام الحاكم خارج المدن، ويتلقى أوامره من أغا العرب مباشرة، وهو مكلف بالشرطة في ضمان مراقبة أحوال العامة، وفرض الغرامات وتسليط العقوبات والسجن، فقايد سباو كان الوحيد الذي يستطيع تنفيذ حكم الإعدام، وقايد فحوص الجزائر يتلقى أوامره من أغا العرب في تنفيذ أحكام الإعدام الذي يتم على مقربة من باب عزون، كما يقوم بدورات ليلية مع أعوان مسلحين لضمان امن واستقرار الجزائر العاصمة.

ب. **الجهاز التشريعي:** والذي يتولاه العلماء والفقهاء من مفتيين الحنفية والمالكية وقضاة الحنفية والمالكية من خلال المجلس العملي، ويقومون بفض النزعات في مختلف الميادين في المدينة.

أما في الأوطان والفحوص كان القاضي يتم تعينه من طرف أغا العرب بعد معرفة رأي القاضي وعلماء الجزائر في كفاءته وحكمته ويقوم الداي بتعينه نهائيا ، ولقضاة الأوطان

والقرى شاوش ومن اثنان إلى ثلاثة عدول يحضرون الجلسات، وكانوا بمثابة شهود ضروريين في إصدار الحكم أو تحرير العقود.

كما يوجد في بعض الأوطان قاضي وقايد يحكمان في القضايا الهامة والأقل أهمية تترك عادة إلى شيخ القبيلة للنظر فيها ، وفي البايلك نجد القياد وشيوخ القبائل يتولون فض النزعات بين أفراد قبيلتهم، فنجد القايد المعين من طرف أغا العرب يحل النزعات بين شيوخ القبائل، وشيوخ القبائل يفضون النزعات بين أفراد قبيلتهم.

ب. القضاء في الريف:

فمكانة الشيخ المقدسة تعطيه سلطة التشريع والتنفيذ مثل القاضي وفي القرى والمناطق النائية كان القاضي يقوم بتدريب مساعدين له ويرسلهم إلى القرى الصغيرة لكي ينظروا في القضايا المعروضة عليهم ويصدروا الأحكام نيابة عنه، ويطلق عليهم اسم الوكيل، ونجد القضاء مرتكز في أيدي شيوخ القبائل والمرابط والجماعة.

***. الجماعة:**

مكونة من أعيان القبيلة ويراعى فيهم النسب والقيادة والعلم، كما تلعب دور سلطة معنوية، وتسن القوانين وتسهر على تطبيقها، وكل عضو من أفراد القبيلة يخضع إلى حكمها، وفي حالة خروجه عن أمرها تصادر أملاكه كعقوبة له وتباع.

وهي التي تعين شيخ الجماعة الذي يصبح بمثابة الحاكم الذي يرجع إليه القرار فتطرح عليه مشاكل أفراد القبيلة، كما يسهر على تطبيق قوانين الجماعة ، فيحكم في النزعات التي تحدث بين أبناء القبيلة الواحدة والمنازعات التي تخص تقسيم أرض العرش، وتسوى من طرف الجماعة فقط، بعيدا عن كل تدخل من خارج القبيلة، وأرض العرش تعد خارج صلاحيات القاضي الذي لا يفصل إلا في أراضي الملك.

***. المرابط وشيوخ الزوايا:**

يستطيعون تطبيق قواعد القانون الإسلامي ويحفظون العادات المعروفة في الذاكرة الشعبية،

فالقضاء الريفي كان مستمدا من نصوص القضائية "النوازل" والوثائق المحكمية تبين أن حكم القضاة في الأوطان والشيوخ والمرابطون في العشائر كان ثابتا مستندا في أحكامه على كتاب " مختصر الخليل " للمالكية وفي غياب القاضي يرجعون إلى الطالب أو الفقيه لتوثيق العقود وإصدار حكم الذي يكون في بعض الأحيان متأثرا بالعادات المحلية.

وشيخ القبيلة هو الوسيط بين الإدارة المركزية بالجزائر ومجموع السكان الأرياف، والمرابط أو المقدم يستمد سلطته من نفوذ زاويته وارتباط السكان بها وهو ما يجعله شخصية رئيسية في التنظيم الإداري والقضائي، وفي حالة دخول مجرم أو سارق إلى المنطقة التي تحت تصرفهم يقومون بالقبض عليه ورده إلى السلطة المركزية، وإذا حدثت جريمة في منطقتهم تصبح هي المسؤولة على ذلك الفعل حتى تكشف القاتل أو المجرم وإلا عليها بدفع دية مقدرة حسب حمدان بن عثمان خوجة بـ 1000 سكين (2000 فرنك)، وتقدم إلى أهل الضحية أو بيت المال إن لم يكن له وريث شرعي.

5. العقوبات:

كانت أحكام الإعدام تصدر من السلطة المركزية للدولة وتنفيذ الحكم يخوله الباشا أو الباي لرجال يقومون بتطبيق العقوبة على مستحقيها، فالجرائم كانت من اختصاص الباشا أو وزرائه والقتل والسرقة وقطع الطرق والحرق العمدي والخيانة والزنا، جرائم يعاقب عليها بالموت.

وإذا قام أي شخص بقتل تركي فإن العقوبة تكون برمي الفاعل من المرتفعات إلى البحر وإذا لم يتم التعرف على القاتل ف إن سكان الحي الذي وجدت فيه الجثة يتعرضون لعقوبة جماعية، أما التركي إذا ارتكب جريمة فإنه يخنق سرا في دار أغا الانكشارية حتى لا تهان كرامته، وإذا كان مرتكب الجريمة من الأهالي يشنق في ساحة عمومية أو يقطع رأسه أو يلقى به من سور مرتفع يتلقفه خطاف حاد من الحديد أثناء سقوطه ليعرف أشنع أنواع العذاب قبل أن يموت، وكان الجلاد الذي يقوم بتنفيذ رمي الجاني من أعالي السور فإذا

أعطى له مبلغ من المال يخنق الضحية قبل أن يرميها من أعلى السور ،ويتم تنفيذ الحكم في السكان أمام الملأ بعد أن يشهر البراح الخبر في الأسواق.

وإذا كان المجرم يهوديا إما أن يقطع رأسه أو يشنق أو يحرق حيا وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أفتى الشيخ محمد الحنفي الجزائري بجواز حرق اليهود والنصارى إذا أساءوا إلى الإسلام.

وأما الجنح كإضرام النيران الصغيرة فيعاقب مرتكبها بالغرامة أو الجلد بالسوط أو بالأشغال الشاقة مقيدا بالسلاسل، وخاصة بعد أن ألغي استرقاق المسيحيين أصبحت هذه العقوبة أكثر شيوعا لأنها توفر عملا بدون مقابل بدلا من العبيد لإنجاز الأشغال العمومية.

المحاضرة الحادي عشرة: نقاط ضعف وقوة الإدارة العثمانية بالجزائر

مقدمة:

رغم ما قيل في الحكم العثماني بالجزائر من حيث التسيير والإدارة، فإنه مهما يكن من أمر فإن أي نظام له سلبيات وايجابيات وكذلك الأمر بالنسبة للحكم العثماني بالجزائر، وبذلك رصدنا بعض النقاط منها:

1. عيوب الإدارة العثمانية بالجزائر:

ترفع الفرد التركي عن الأهلي: كثير من الكتاب من اعتبروا الإدارة العثمانية بالجزائر كانت منعزلة عن نفسها، فقد اخذ هؤلاء الأتراك المناصب الأساسية في التسيير ومنح الأهالي المناصب الدنيا في التعامل الفعلي من الأفراد، أي جنب التركي نفسه مغبة الدخول في التسيير الأدنى، حتى لا يصطدم بالسكان المحليين ويترك إدارتهم إلى بني جلدتهم ممن اختاروهم من شيوخ وأفراد، وهذا ما جعل حسب البعض أن هناك ترفع من العنصر التركي على المحلي في الإدارة والتسيير.

ظاهرة بيع وشراء المناصب والرشاوي: فقد أشار حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة، لهذه الظاهرة وهو ما يجعلنا نعتقد أن البحث عن المال لأي سبب جعل الصلاحيات الموظفين تتداخل فيما بينها فأصبح الدايات يتمتعون بحق التعيين والترقية للموظفين الإداريين في البايلك إلى جانب البايات، كتعيين القياد أو الشيوخ وهذا نظرا لكثرة الرشاوي التي كانوا يجمعونها من وراء القيام بهذه العملية.

كما أن عملية تدخل الدايات في تعيينات وتصرفهم في شؤون البايلك خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، قد يعود أساسا إلى ضعف شخصية البايات الذين حكموا في الفترة الأخيرة، وقد قام الداي علي خوجة بعزل وقتل عدد كبير من الموظفين الإداريين والعسكريين الذين كانوا وراء فساد الأجهزة الإدارية، والحقيقة المؤكدة أن حق التعيين لم يكن مقصورا على عهد الداي علي خوجة فقط بل تمتع به غيره من الدايات وهذا ما يؤكده ذلك

القرار الذي أصدره الداي محمد بن عثمان باشا عام 1785م وعين بموجبه السيد مصطفى قائد على بجاية والكراسطة.

وبذلك فان تعيين الموظفين في مناصبهم بدءا من الباي إلى ابسط موظف في الإدارة المركزية أو المحلية لم يكن يتم وفقا لشروط الأساسية المعروفة من كفاءة وخبرة ونزاهة، بل كانت جل المناصب توزع على الأقارب أو على الذين لهم القدرة على دفع مبالغ مالية باهظة للسلطة، وهذا ما شجع على انتشار وتفشي ظاهرة الرشوة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني الأخير، وهذا بدوره اثر على مداخيل خزينة الدولة التي تأثرت بذلك.

نظام الضرائب: كانت نسبة كبيرة من هذه الأموال المستخلصة من مختلف الضرائب لا تصل لخزينة الدولة بل كانت تذهب لجيوب الجباة والموظفين عامة، وذلك حتى يتمكنوا من تعويض المبالغ التي قدموها مقابل الحصول على مناصبهم فكان جباة الضرائب والموظفون بما فيهم البايات يحتفظون بجزء كبير من تلك الأموال أثناء جمعها، وهذا ما جعل خزينة باي وهران أو قسنطينة تفوق ميزانية الداي أحيانا وكانت الضحية الأولى التي تتحمل عبئ النظام الضرائبي هو الفرد البسيط، ففي أواخر العهد العثماني عرف الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهورا كبيرا نتيجة تدهور الوضع السياسي وقد أدي ذلك إلى قلة الموارد المالية فأصبحت خزينة الدولة تعاني عجزا ماليا وهذا ما جعل الحكام الإدارة على المستوى المركزي والمحلي يفرضون ضرائب إضافية على الأهالي ولتحقيق هذا الهدف أطلق الحكام عنان الجباة لجمع الضرائب.

فأصبحت تجمع دون مرعاة أي قانون سياسي أو خطة معينة، مما زادت وطأة تلك المحلات التي تخرج لجمع الضرائب، فتعود في الغالب بغنائم هامة من الأغنام والأبقار والخيول وغيرها، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد أن ينهار، نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثرواتها، وهو ما جعلها تتحول من حياة الاستقرار لترحال، وهو الأمر الذي جعل الفرنسيين يقولون أنهم وجدوا أرضا فارغة.

تأثر الإدارة المحلية بالمركزية (عدم الاستقرار في الوظيفة): وهذه الظاهرة التي عرفها النظام الإداري المحلي خلال العهد العثماني، هي أن الإدارة المحلية كانت متأثرة تأثيرا مباشرا بالإدارة المركزية، إذ كلما كانت الأوضاع مضطربة في دار السلطان يكون لها انعكاس على الأوضاع العامة في بقية البيالك، فكلما تم عزل أو قتل الداي يصحبه تغيرات شاملة في سلك الموظفين بما فيهم الباي، مما كان يترتب عليه أيضا تجديد الموظفين الأساسين والثانويين على المستوى المحلي، وقد يرجع ذلك إلى أن الباي الجديد لم يعد يثق في الموظفين السابقين الذين كانت تربطهم علاقات وطيدة بالباي المعزول أو المقتول، ولهذا فان احتمالات التأمر على الباي الجديد غير مستبعدة، وهذا ما كان يدفع البايات التي تغيير معظم الموظفين، ولاسيما أولئك الذين كانوا يشتغلون في المناصب الحساسة من أمثال قائد والخزناجي، كما أن البايات الجدد كانوا يفضلون تعيين موظفين جدد حتى يتمكنوا من جمع الرشاوي التي تسمح لهم أن يعوضوا بها تلك المصاريف التي سبق لهم أن قدموها للداي وأعوانه، مقابل حصوله على منصب الباي.

ومهما كان لتنظيم الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المحلي فانه يبقى ضعيف الفعالية إن لم تكن هناك قوة عسكرية تسهر على تطبيق وتنفيذ الإجراءات والأوامر الصادرة عن الإدارة من جهة والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من جهة أخرى، ولهذا كان البايات يستعينون في عملية تنفيذ القرارات والأوامر الصادرة عن إدارتهم بجهاز عسكري الذي يتشكل من ثلاثة فرق أساسية هي فرقة الانكشارية وفرقة الزمول وفرقة دوائر المخزن.

2. نقاط القوة لهذا النظام:

ويمكن إدراج أهم نقاط قوتها فيما يلي:

-كونت جهاز إداري في إطار حكومي كان بمثابة ندا للحكومات الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط في شقه الغربي، ففاوضتهم وربطت معهم علاقات من خلال معاهدات واتفاقيات جعل الطرف الأخر يعترف سياسيا بالجزائر كقوة سياسية

وعسكرية يحسب لها حسابها، ويتحتم عليهم المحافظة على شروط العقد أو المعاهدة المبرم بين الطرفين، وقد أشارت عديد المصادر لذلك، بل حتى سعت لكسب ودها.

-اتسمت الإدارة العثمانية بالجزائر بالتزاوج بين ما كان موجود أو موروث عن الحقبة الإسلامية مع ما أوجدته الإدارة العثمانية في التسيير مثل الجانب العسكري والتسميات والتقسيمات الإدارية.

-اتسم الجهاز الإداري بالبساطة والفعالية ويظهر ذلك من خلال الترتيب الجهاز الإداري سواء في الإدارة المركزية أو المحلية، بحيث أن العثمانيين ترقوا في المناصب الإدارية الحساسة ومنحوا الأهالي المناصب التي تتصل فيما بينهم وهذا لتجنب والوقوع في مغبة بعض الأمور الإدارية خصوصا أن العقلية المسيطرة في هذه لمرحلة على غالبية المناطق نظام القبيلة المتسمة بالعصبية، لذا ترك التسيير الإداري المحلي لأهل البلاد.

-ومن أجل أعمال الإدارة العثمانية بالجزائر صيانة الحدود ورد العدوان على الثغور البحرية والبرية، والمحافظة على مميزات البلاد وشعائر دينها.

-حافظ الجهاز الإداري العثماني بالجزائر بقاء المنطقة في فلك العالم الإسلامي تحت راية الدولة العثمانية، فتبنت المنطقة المصطلحات العثمانية الإدارية وتوجيهاتها، حتى أن الأمير عبد القادر قد استعمل تسييرها الإداري في بناء دولته الحديثة، والتي بدورها ستخلفها السلطة الاستعمارية في إتباع نفس النهج، وهذا إن دل ليدل على أن الأجهزة الإدارية التي اتبعها الدولة العثمانية في الجزائر كانت فعالة، حتى بعد نهاية عهدها بالجزائر(قياد، شيوخ، خليفات، اغاوات، بشاغاوات...).